المرحلة الثالثة: فترة السبعينيات

01- الحاجات الاساسية: تشكل **مقاربة الحاجات الأساسية** (Basic Needs Approach)إطارًا محوريًا في فهم التنمية باعتبار الإنسان محور العملية التنموية، وقد برزت بشكل واضح في الدراسات التنموية خلال السبعينيات، خصوصًا عبر جهود International Labour Organization. وتعتمد هذه المقاربة على فكرة أن التنمية لا يمكن قياسها فقط بالنمو الاقتصادي أو زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بل بمدى قدرة الأفراد على **تلبية الحد الأدنى من حاجاتهم الأساسية** التي تضمن حياة كريمة وتمكّنهم من المشاركة الفاعلة في المجتمع.

وتشمل الحاجات الأساسية مجموعة من العناصر الحيوية، أبرزها:

1. **الغذاء والمياه النظيفة :**لضمان التغذية والصحة الجسدية، ومنع سوء التغذية والأمراض المرتبطة بالنقص الغذائي أو تلوث المياه .
2. **السكن اللائق :**الذي يوفر الأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي ويقي من المخاطر البيئية والصحية .
3. **الخدمات الصحية والتعليمية :**فالوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الأولي والثانوي يمكن الأفراد من تحسين مهاراتهم وقدرتهم على الإنتاج والمشاركة في التنمية .
4. **فرص العمل والدخل الكافي :**لضمان القدرة على تلبية حاجاتهم اليومية وتحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي .
5. **الملبس والحماية الاجتماعية :**لتلبية الاحتياجات الفردية الأساسية والحماية من الصدمات الاقتصادية والاجتماعية .

وتبرز أهمية هذه المقاربة في **تركيزها على الإنسان لا كمجرد متلقي للنمو الاقتصادي، بل كمستفيد نشط من التنمية**، ما يجعل تحقيق التنمية عملية شاملة تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن الناحية العملية، تدعو المقاربة إلى:

- وضع سياسات اجتماعية تضمن الحد الأدنى من الخدمات الأساسية للفقراء والمهمشين،
- توجيه الاستثمارات العامة نحو التعليم والصحة والبنية التحتية الريفية والحضرية،
- تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين طبقات المجتمع ومناطق الدولة .

كما تساعد مقاربة الحاجات الأساسية على **تحديد أولويات التنمية**، خاصة في الدول النامية، حيث الموارد محدودة، إذ يتم توجيه الجهود نحو القطاعات التي تؤثر مباشرة على تحسين نوعية الحياة وتقليل الفقر، بدل التركيز على النمو الكمي فقط. ويؤكد هذا الإطار أن تلبية هذه الحاجات لا تحقق رفاهية فورية فحسب، بل تخلق أيضًا **رأس مال بشري منتج وقادر على دعم التنمية المستقبلية**، ما يجعل التنمية أكثر استدامة وشمولية.

02- التخلف والتبعية: تقوم نظرية التبعية على فرضـــية أن تخلف الدول النامية ليس حالة طبيعية أو نتيجة قصـور داخلي فقط، بل هو نتيجة **علاقات اقتصـادية غير متكافئة** مع الدول الصـناعية المتقدمة. فقد أظهرت الدراسات، خاصة أعمال Raul Prebischو Andre Gunder Frank، أن الدول النامية تُسهم في **تغذية نمو الدول المتقدمة** من خلال تصـدير المواد الخام والموارد الأولية بأسـعار منخفضـة، واسـتيراد منتجات صـناعية عالية القيمة، وهو ما يخلق **تدفقًا مستمرًا للثروة إلى المركز** ويعمّق الفجوة الاقتصادية.

البُعد الهيكلي والاقتصـادي للتبعية: تؤكد نظرية التبعية أن تخلف الدول النامية ليس مجرد نقص في الموارد أو ضـعف إداري، بل هو نتيجة هيكلية للعلاقات الاقتصـادية الدولية .فقد أظهرت أعمال Raul Prebischو Andre Gunder Frankأن الاقتصـاد العالمي يشـكّل نظامًا مزدوجًا :المركز الصـناعي المتقدم والدول النامية في الهامش، حيث تُسـهم الأخيرة في تزويد المركز بالمواد الخام والسـلع الأولية بأسـعار منخفضـة، بينما تسـتورد منه السـلع الصناعية عالية القيمة. هذا النمط يولّد تدفقات مستمرة للثروة نحو المركز ويخلق فجوة دائمة في التنمية، وهو ما يُعرف بـ تخلف تراكمية.

توضح النظرية أن الفجوات الاقتصادية تتغذى ذاتيًا: ضعف الإنتاج المحلي في الدول النامية يقلل من قدرتها على الاسـتثمار في التعليم والصـحة والبنية التحتية، مما يزيد من الاعتماد على الاسـتيراد ويكرّس التبعية. كما أن التمويل الخارجي غالبًا ما يأتي عبر قروض مشـروطة، ما يقيّد السـياسـات الاقتصـادية المحلية ويحد من قدرة الدولة على التخطيط المستقل.

البُعد التاريخي والسـياسـي: السـبب في اسـتمرار التبعية يعود جزئيًا إلى التراث الاسـتعماري، الذي أرسـى أنماطًا اقتصادية تعتمد على تصدير المواد الخام وإهمال تطوير الصناعات المحلية. وبعد الاستقلال، استمرت العلاقات التبعية عبر النظام التجاري الدولي، الأسـواق المالية العالمية، والشـركات متعددة الجنسـيات، بحيث تبقى الدول النامية خاضعة للظروف الخارجية وأسعار السوق العالمية، وهو ما يعمّق فجوة التنمية.

علاوة على ذلك، تؤكد النظرية أن التخلف الاقتصـادي يؤدي إلى تخلف سـياسـي واجتماعي؛ فالطبقات المرتبطة بالاقتصـاد الخارجي أو الريعي غالبًا ما تتحكم بالسـلطة، بينما تبقى الأغلبية العظمى من السـكان محرومة من الوصـول إلى الموارد الأسـاسـية، ما يزيد من عدم المسـاواة ويحد من القدرات الذاتية للدولة على تطوير سـياسـات تنموية متوازنة.

الفجوات المتراكمة وآليات التخلف: تعتمد التبعية على دورة التخلف التراكمي (Cumulative Causation)، حيث يؤدي الاعتماد على تصدير الموارد الأولية إلى:

- ⇐ ضعف القدرة على التصنيع المحلي،
- ⇐ محدودية فرص العمل المأجور،
- ⇐ هجرة الكفاءات نحو المدن أو خارج البلاد،
- ⇐ استنزاف الموارد المالية نتيجة الفوائد على القروض،
- ⇐ تعميق التفاوتات الإقليمية والاجتماعية .

كما أن الآثار الخارجية مثل تقلب أسـعار السـلع العالمية تؤثر مباشـرة على الاسـتقرار الاقتصـادي والاجتماعي، فتزيد من هشاشة التنمية.